وقد رفضت اسرائيل التعاون مع هذه اللجنة التي قامت ، رغم ذلك ، بعملها ، وزارت المنطقة ، وقدمت عدة تقارير حول الانتهاكات التي ارتكبتها اسرائيل في المناطق المحتلة ، من خرق لاتفاقيات جنيف ١٩٤٩ ، الى اجراءات تعسفية ضد السكان العرب ، مرورا بتغيير معالم المناطق المحتلة . وفي ١٠ كانون الاول ١٩٦٩ ، اتخذت الجمعية العامة قرارها رقم ٢٥٣٥ ، الذي اعربت فيه عن اسفها لعدم تنفيذ قرار عودة اللاجئين ، او التعويض عليهم ، وتأكيد الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين ، ولفتت نظر مجلس الامن الى السياسة الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، ومددت فترة عمل الاونروا[٦٢] . وقد كان هذا القرار اول قرار، منذ ١٩٤٨ ، تستخدم الجمعية العامة فيه عبارة « شعب فلسطين » بعدما كانت تعتمد عبارة « اللاجئين الفلسطينيين » . كما كانت هذه هي المرة الاولى التي تقر فيها الجمعية العامة بحقوق هذا الشعب غير القابلة للتصرف . وكانت لجنة حقوق الانسان ، التابعة للامم المتحدة ، قد شكلت ، اثر دراستها للقضايا حقوق الانسان في المناطق المحتلة في اذار ١٩٦٩ ، فريق عمل ، مؤلفا من النمسا وبيرو وتنزانيا والسنغال والهند ويوغوسلافيا ، للتحقيق في انتهاكات اسرائيل المستمرة لحقوق الانسان ، وخاصة لاتفاقية جنيف الرابعة . ورغم عدم تعاون اسرائيل مع هذا الفريق ، فقد قام بعمله وقدم تقريرا مفصلا في ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٠ » .

كما كان المفوض العام للاونروا يقدم للجمعية العامة التقارير السنوية « التي تبحث في ما حل بالنازحين الجدد بعد عام ١٩٦٧ ، من اضطهاد وتشريد وعذاب ، وما لحق باللاجئين العرب في مخيماتهم في المناطق المحتلة ، التي هدم جيش اسرائيل بعضها ، وشرد من غزة بالذات عشرات الالاف اللاجئين . كما حولت منشآت اخرى للاجئين ، وبعض المدارس والمستشفيات ، الى منشآت وثكنات يستفيد منها الجيش الاسرائيلي » .

واستنادا لهذه التقارير التي ذكرناها ، والى تقارير هيئات دولية اخرى ، كاللجنة الدولية للصليب الاحمر ، ومنظمة العفو الدولية ، نجد ان العديد من هذه القرارات ، التي صوتت عليها الهيئات الدولية ، قد اكدت انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان وادانتها ، واعتبرتها جرائم حرب .

وكانت ، الجمعية العامة ، ولجنة حقوق الانسان ، تدينان اسرائيل ، كل عام ، لانتهاكها اتفاقيات جنيف ، على الاصعد التالية :

١ ــ التدمير الكلي او الجزئي للقرى ومدن في المناطق المحتلة ؛
٢ ــ اقامة مستوطنات اسرائيلية في المناطق العربية المحتلة ؛
٣ ــ ترحيل وطرد السكان المدنيين ؛
٤ ــ ارغام السكان على التعامل مع السلطات الاسرائيلية ضد ارادتهم ؛
٥ ــ سوء معاملة المدنيين وقتلهم بدون اسباب ؛
٦ ــ العقاب الجماعي ؛
٧ ــ تعذيب المسجونين ؛
٨ ــ الاعتقالات ، وسوء معاملة المعتقلين وحرمانهم من استشارة محامين ؛
٩ ــ الغاء القوانين العربية في المناطق المحتلة ؛